الأثري: «التطبيقي» حرصت على أن تكون أهداف الملتقى ومحاوره على مستوى علمي يخدم المشاركات

6

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عبدالصمد: بعض المنح المليارية للدول الأخرى توجه خلافا لغرضها الأساسي

- دولة تلقت منحة مليارية ولم تقم بتحديد مشروعات قيمتها 245 مليون دولار
- استخدام جزء من أموال منحة الكويت لإحدى الدول العربية في غير الغرض المخصص لها من قبل مجلس الوزراء
- ديوان المحاسبة رصد محاولات متكررة للمكتب الاستشاري في تلك الدولة للدخول في تعاملات مع حكومة بلاده لتنفيذ مشاريع المنحة
- رغم انخفاض قيمة استثمارات الصندوق بقيمة 166 مليون دينار إلا أن الأتعاب الاستثمارية لمديري المحافظ زادت عما هو مقدر لها لتبلغ 4 ملايين دينار

عدنان عبد الصمد

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي :

رغم تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية (مجلس إدارة الصندوق) إلا أنها ما زالت غير فعالة لسنوات من وجهة نظر ديوان المحاسبة حتى بعد التعاقد مع إحدى الشركات لرفع كفاءتها مؤخرا.

ولابد من اتخاذ المزيد من الخطوات الجادة لتسوية ما تبقى من ملاحظات ديوان المحاسبة والاهتمام بعرضها على مجلس الإدارة لوضع الآليات المناسبة لتلافيها؛ خاصة وأن اللجنة رفضت الموافقة على ميزانية الصندوق في السنتين السابقتين لكثرة ملاحظات الجهات الرقابية.

وشددت اللجنة على أهمية زيادة التواصل مع الجهات الرقابية وديوان الخدمة المدنية لإعادة النظر في اللوائح المنظمة لعمل الصندوق لتكون أكثر مرونة مع متطلباتها العملية بضوابط مقبولة مهنيا لاسيما فيما يتعلق بنقل بعض موظفي الصندوق من سلم الرواتب وتعيينهم بعقود خاصة برواتب ومزايا أعلى ؛ وبعض المزايا الأخرى كالتأمين الصحي، والمكافآت، والرعايات المالية الممنوحة من قبل الصندوق للمؤتمرات والملتقيات.

ورغم انخفاض العوائد الاستثمارية للصندوق في الحساب الختامي وتحقيق خسائر غير محققة وانخفاض في قيمة الاستثمارات بما يقارب 166 مليون دينار إلا أن الأتعاب الاستثمارية المدفوعة لمدراء المحافظ زادت عما هو مقدر له لتبلغ 4.5 مليون دينار، ووجود ملاحظات كثيرة لديوان المحاسبة كانخفاض أداء بعض محافظ الصندوق عن أداء مؤشرات الأسواق العالمية مع استمرار الصندوق بالتعامل مع شركات استثمارية ذات أداء ضعيف، والاستثمار بمبالغ أعلى مما تم الاتفاق عليه وتحقيقها لخسائر، وعدم وجود دليل لسياسيات العمل في إدارة الاستثمار رغم توصية مجلس إدارة الصندوق لإعداده منذ سنة 2014.

ورغم وجود توصية من جهاز متابعة الأداء الحكومي ومعتمدة من مجلس الوزراء منذ سنة 2011 تقضي بضرورة قيام الصندوق بإعادة تقييم مكاتبه العاملة بالخارج لزيادة فعالية أدائها والرقابة عليها إلا أن توجه الصندوق كان بخلافها ؛ حيث أغلق مكتبه في الجمهورية اللبنانية بالإضافة إلى استمرار عدم تفعيل مكتبه في مملكة البحرين، واستمرار الصندوق بإسناد مهمة الإشراف على القروض والمنح إلى شركات استشارية في الدول المقترضة بدلا من أن يتولاها الصندوق بنفسه، مع عدم توفر الحيادية في تلك عمل تلك المكاتب كما هو مبين في تقارير ديوان المحاسبة لسنوات.

وسبق أن بينت اللجنة أهمية إنشاء مكاتب إشرافية للصندوق في الدول التي تمنح منحا مليارية أو التي تُقرض قروضا كبيرة للتأكد من سلامة الصرف فيها خاصة وأن ديوان المحاسبة قد أشار غير مرة أن بعض المنح توجه خلافا لغرضها الأساسي ؛ ومنها على سبيل المثال استخدام جزء من أموال منحة الكويت لإحدى الدول العربية في غير الغرض المخصص له من قبل مجلس الوزراء ؛ حيث تم استخدامها لزيادة رأس مال إحدى المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي ورصد الديوان لمحاولات متكرره للمكتب الاستشاري في تلك الدولة للدخول في تعاملات مع حكومة بلاده لتنفيذ مشاريع المنحة.

كما بين ديوان المحاسبة أن بعض الدول المخصص لها منحا مليارية لم تقم بتحديد مشروعات تبلغ قيمتها 245 مليون دولار ؛ ولا تزود المكتب الاستشاري في تلك الدولة ببعض البيانات الخاصة بمشاريع المنحة.

وأكدت اللجنة على أهمية إتاحة الفرصة أمام أكبر قدر من الراغبين بالإلتحاق بالبرنامج التدريبي للصندوق لتأهيل المهندسين الكويتيين حديثي التخرج لاسيما وأن عدد المتخرجين قد بلغ 523 مهندسا ومهندسة منذ تأسيسه وفقا لإفادة الصندوق، مع استمرار دعم اللجنة لكل ما يتعلق بقضايا التدريب في الجهات الحكومية الأخرى لإثراء سوق العمل.

اقترح إنشاء شركة للمواشي

وليد الطبطبائي يسأل الروضان عن قيام مجموعة من تجار الأغنام بتوقيع اتفاق احتكاري

تقدم النائب الدكتور وليد الطبطبائي بسؤال لوزير التجارة والصناعة عما تداولته وسائل الإعلام عن قيام مجموعة من تجار الأغنام بتوقيع اتفاق احتكاري على أن لا يقوموا باستيراد أغنام حتى تاريخ 2017/05/15، مما سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في أسعار لحوم الأغنام.

وجاء في نص السؤال : تداولت وسائل الإعلام قيام مجموعة من تجار الأغنام بتوقيع اتفاق احتكاري على أن لا يقوموا باستيراد أغنام حتى تاريخ 2017/05/15، مما سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في أسعار لحوم الأغنام.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي :-

1 – مدى صحة هذه الواقعة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يشكل هذا الاتفاق مخالفة لقوانين البلاد؟ وهل قامت الوزارة بأي إجراء في هذا الشأن؟ وما طبيعة هذا الإجراء؟ يرجى إفادتي بما قامت به الوزارة تجاههم؟

2 – إذا كان الاحتكار مخالفا للقوانين، فما الخطوات والإجراءات التي تقوم بها الوزارة لمنع الاحتكار والحد من ارتفاع الأسعار؟

3 – ما هي خطة الوزارة لتخفيض أسعار السلع بما فيها اللحوم قبل شهر رمضان؟

وتقدم الطبطبائي باقتراح بقانون بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم (الشركة الكويتية للمواشي) وجاء نص الاقتراح كالاتي :-

المادة الأولى: تؤسس شركة مساهمة عامة كويتية باسم «الشركة الكويتية للمواشي» برأسمال مقداره خمسون مليون دينار كويتي (50 مليون د.ك) ويكون غرضها العمل على إنتاج واستيراد المواشي واللحوم من مختلف دول العالم وبيعها وتوزيعها داخل دولة الكويت، وتخصص أسهمها على النحو التالي:-

أ- أربعة وعشرون في المائة (24%) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.

ب- ستة وعشرون (26%) من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى السعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس– إن وجدت– ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسى المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام البند (أ) من هذا القانون.

ج- خمسون في المائة (50%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

د- تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقا لأحكام البند (أ) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثانية: يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

مادة ثالثة: تتولى الشركة مسئولية إنتاج واستيراد وتوزيع وبيع ونقل المواشي واللحوم بكل أنواعها داخل دولة الكويت وكذلك إنشاء وإدارة كل ما هو مرتبط بهذه التجارة.

مادة رابعة: تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن 70% من العمالة الوطنية كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وتمنح الدولة الأراضي اللازمة لهذا المشروع للشركة.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء– كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام القانون.

وجاء في المذكرة الايضاحية : مراعاة للمصلحة الوطنية التي تقتضي توفير الحاجات الأساسية وتسهيل طرق الحصول عليها لجميع فئات المجتمع، وسدا لباب الاحتكار الذي يمارسه بعض تجار المواشي مما يؤدي إلى غلاء فاحش في أسعار سلع أساسية وينتج عنه تضييق الخناق على الدخل الشخصي للأسر والأفراد، ولإتاحة التنافس المحمود في هذا المجال، أتى هذا القانون فنصت المادة الأولى منه في بندها (أ) على أن أربعة وعشرين في المائة (24%) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها، ويجوز لها التخلي في أي وقت عن هذه النسبة أو جزء منها، وذلك بطرحها بالمزاد العلني وفقا لأحكام البند (ب) من هذه المادة.

ونص البند (ب) على أن ستة وعشرين (26%) من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى السعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس– إن وجدت– ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسى المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام المادة (أ) من هذا القانون.

أما البند (ج) من المادة ذاتها فقد تضمن تخصيص خمسين في المائة (50%) من الأسهم للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

والبند (د) قرر تحويل الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقا لأحكام البند (ا) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

ونصت المادة الثانية من القانون على أن يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

والمادة الثالثة من هذا القانون حدد الغرض من تأسيس هذه الشركة حيث ذكر أنها تتولى مسئولية استيراد وتوزيع وبيع ونقل المواشي واللحوم بكل أنواعها داخل دولة الكويت كما أنها تقوم بإنشاء وإدارة كل ما يرتبط بهذه التجارة.

وأشارت المادة الرابعة إلى أن تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن 70% من العمالة الوطنية كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وتمنح الدولة الأراضي اللازمة لهذا المشروع للشركة.

د. وليد الطبطبائي

طلب عدد وأسماء ومناصب القياديين الحاليين المنتفعين من النظام

عمر الطبطبائي يسأل المرزوق عن نظام التقاعد لشاغلي الوظائف القيادية بالقطاع النفطي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا برلمانيا وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق قال فيه : بالإشارة إلى نظام تقاعد / ترك الخدمة لشاغلي الوظائف القيادية بالقطاع النفطي.

يرجى إفادتي تزويدي بالآتي:

1ـ صورة عن قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الصادر في سنة 2007 بشأن الموضوع أعلاه، وعن جميع آليات التنفيذ المعتمدة حاليا وسابقا لتطبيقه منذ صدور القرار، ولجميع قرارات مجلس الإدارة المعدلة له.

2ـ جدول يوضح آلية احتساب هذه المكافأة وعدد الرواتب الشهرية المخصصة لكل قيادي مستحق للمكافأة حسب هذا القرار وفقا لسنوات خدمته. كما أرجو توضيح هل يتم احتساب الخدمة بالقطاع النفطي فقط أو حتى تلك المسجلة بالتأمينات من خارج القطاع النفطي.

3ـ جداول المرتبات المعتمدة لشاغلي الوظائف القيادية في 2007 بنفس تاريخ صدور واعتماد نظام مكافأة التقاعد المشار إليه. وجداول المرتبات الحالية لشاغلي الوظائف القيادية، وإيضاح نسبة تضخم باكيجات نهاية الخدمة بسبب هذه الزيادات.

4ـ تحديد الجهة التي اعتمدت جداول مرتبات شاغلي الوظائف القيادية والأساس القانوني لذلك.

5ـ تحديد الجهة التي اعتمدت نظام مكافأة التقاعد وتعديلاته لشاغلي الوظائف القيادية المشار إليه والسند القانوني لذلك.

6ـ عدد وأسماء ومناصب القياديين الحالين المنتفعين من نظام مكافأة التقاعد المشار إليه.

7ـ عدد حالات تعارض المصالح لأي قيادي شارك في اصدار واعتماد وتوقيع قرار مجلس الإدارة المشار إليه في 2007 بخصوص نظام مكافأة التقاعد لشاغلي الوظائف القيادية، ثم استفاد شخصيا وماديا من القرار مع تسمية أسماء ومناصب هذه القيادات.

8ـ توضيح مختلف المزايا التي يستفيد منها شاغلي الوظائف القيادية بالقطاع النفطي عند انتهاء خدمتهم وآلية احتسابها.

9ـ توضيح مدى صحة شمول نظام تقاعد شاغلي الوظائف القيادية المشار إليه زيادة جديدة على المنحة الإضافية لتصل إلى إجمالي 12 راتب أساسي. وأرجو توضيح أسباب عدم إقرار مكافأة تشجيعية على الزيادات العامة للرواتب الشهرية لشاغلي الوظائف القيادية مثل بقية العاملين؟ وهل تعمد احتساب جميع زيادات القياديين على الراتب الأساسي نتج عنها تضخم قيمة عرض نهاية الخدمة (باكيجات) للقياديين حسب نظام التقاعد المشار إليه؟ وكيف؟

عمر الطبطبائي

10ـ إذا كان الهدف من منح عرض نهاية الخدمة (باكيجات) التقاعد هو تحفيز القياديين على التقاعد بهدف تجديد الدماء للقيادات الشابة، أليس من العبث بالمال العام نقض ذلك وحفظ (الباكيجات) الضخمة بهدف الحفاظ على بعض القيادات على رأس عملهم بعيدا عن حافز ترك الخدمة؟ أرجو توضيح أسباب وضع الحوافز المالية الضخمة على حساب المال لتحفيز هؤلاء القياديين على التقاعد، ومن ثم حفظ هذه المبالغ لهم دون أي استفادة للمؤسسة وشركاتهم حتى لا يتحفزوا للتقاعد ودون أي تجديد للدماء الشابة؟ وكيفية حماية المال العام من تناقضات هذه القرارات الإدارية؟

11ـ ما هو الحافز لبقية القياديين الغير مشمولين بنظام التقاعد لترك الخدمة؟ ولماذا لم يصدر قرار من الجهة المختصة بمساواتهم ببقية القياديين المشمولين بالنظام؟ أرجو شرح الأسباب وشرح مدى سماح لوائح المؤسسة والشركات بمثل هذا التفاوت الغير مبرر بالمكافآت.

12ـ ايضاح دور العضو المنتدب الحالي للموارد البشرية في مؤسسة البترول بإعداد دراسات مبادرات انتقاص حقوق العاملين بالقطاع النفطي وتزويدي بكل مذكرة قدمها العضو المنتدب لهذا القطاع باسمه أو باسم من ينوب عنه مع تزويدي بجدول يضم جميع هذه المبادرات. وأرجو ايضاح دور العضو المنتدب نفسه في قرار حفظ عرض نهاية الخدمة (باكيجات) القياديين. كما أرجو تأكيد أو نفي إذا ما كان هو أحد المستفيدين من نظام تقاعد القياديين المشار إليه؟ ألا يساهم ذلك في استفزاز العاملين وتهديد استقرار القطاع مرة أخرى إذا ما شعر العاملين الذين يتم إعادة انتقاص حقوقهم بالجملة بأن أعضاء مجلس إدارة المؤسسة يتعاملون بمواقف مزدوجة تجاههم مقارنة بتعاملهم مع زميلهم أمين سر مجلس الإدارة السابق؟ وكيف؟

5 نواب يقترحون قيام «الشؤون» بإنشاء مبنى يضم جميع جمعيات النفع العام

تقدم 5 نواب هم أحمد الفضل ويوسف الفضالة وفيصل الكندري ود.خليل أبل وخالد الشطي بأن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإنشاء مبنى متعدد الأدوار بموقع واحد يضم فيه جميع جمعيات النفع العام.

ونص الاقتراح : اعتادت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بين فترة وأخرى الموافقة على إشهار جمعيات نفع عام والمطلوب من هذه الجمعيات حسب النظم واللوائح القيام بالدور الاجتماعي والثقافي والأدبي والديني للمجتمع الكويتي، إلا ان وبعد صدور القرار الصائب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإيقاف طلب تخصيص أراضي الدولة لجمعيات النفع العام المشهرة حفاظا على أراضي الدولة، أصبحت كل تلك الجمعيات المشهرة بدون مقر لممارسة أعمالهم به.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر وإعطاءه صفة الاستعجال :

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإنشاء مبنى متعدد الأدوار بموقع واحد يضم فيه جميع جمعيات النفع العام سواء التي تم تخصيص لها موقع أو التي لم يتم تخصيص موقع لها أو التي سحبت مواقعها لأي سبب كان، على أن يكون ضمن المبنى مسرح وقاعات للاجتماعات ومقر لعمل الندوات وغيره ما يستلزم من مرافق تخدم الجمعيات المشهرة والمعتمدة ويكون المبنى تحت إدارة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تنظيميا وماليا، وتخصص مكاتب في المبنى حسب حاجة الجمعية بما تقرره وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أما فيما يخص الجمعيات التي يوجد بها عقارات مدرة يتم الإبقاء على تلك العقارات بعد التأكد من قانونيتها وتوافقها مع قانون جمعيات النفع العام وإلا تمت إزالتها دون تعويض.

أحمد الفضل

يوسف الفضالة

د.خليل أبل

خالد الشطي